

اسم المقال: محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية
اسم الكاتب: عاطف عوض محيي الدين، عبيدالله محجوب عبيدالله
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8917>
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 13:14 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلم
الإنسانية
والاجتماعية



المجلد 13 ، العدد 2

ربيع الأول 1437 هـ / ديسمبر 2016 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339





محددات البطالة في الدول العربية : دراسة تطبيقية

عاطف عوض محيي الدين

كلية إدارة الأعمال - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

عبيدالله محجوب عبيدالله

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

الخرطوم - السودان

تاريخ القبول 2016-03-15

تاريخ الاستلام 2015-12-27

ملخص البحث:

تناولت الدراسة من ناحية تطبيقية تأثير أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة في عينة تشمل تسع دول عربية خلال المدة 1990-2012. استخدمت الدراسة أسلوب الطويل يلعب النمو الاقتصادي تأثيراً هامشياً في خفض البطالة، كما أن اتسام نظام الحكم بالديمقراطية وانخفاض معدل الخصوبة لهما تأثير جدير بالملاحظة في خفض معدل البطالة. أيضاً نجد أنه وعبر الزمن يلعب كل من ارتفاع مستويات التعليم، وتقلبات الإنتاج، إضافة إلى جمود تشريعات سوق العمل دوراً هاماً في ارتفاع معدلات البطالة.

الكلمات الدالة : البطالة، العولمة الاقتصادية، السياسات التجارية، الدول العربية.



مقدمة:

تعاني معظم الدول، المتقدم منها والنامي، من مشكلة البطالة وما يتبعها من مشاكل اقتصادية، واجتماعية وسياسية. إلا أن حجم تلك المشكلة يختلف بين الدول، عبر الزمن، وداخل الدولة بين المناطق الريفية والحضرية. إلا أن الدول العربية كما أشار إلى ذلك تقرير (World Economic Forum, 2011) تعاني من بطالة طويلة الأجل تتراوح ما بين 10-25% إضافة إلى أن معدل البطالة في بعض دول الإقليم ارتفع بشكل غير مسبق منذ عام 2000. لاشك أن هنالك العديد من العوامل، كما بينتها النظريات الاقتصادية و/ أو الدراسات السابقة، تعتبر من أهم المتغيرات التي يمكن استخدامها في تفسير ظاهرة البطالة. تتراوح تلك العوامل ما بين أدوات متغيرات الاقتصاد الكلي من نمو اقتصادي وتضخم وغيرها، إلى عوامل مؤسسية مرتبطة بأنماط الحكم والتشريعات التي تنظم سوق العمل إضافة إلى التغيرات الديموغرافية التي تشهدها معظم دول العالم. إلا أن السمة المميزة لهذه العوامل وغيرها هي أنها تشكل متغيرات مكملة لبعضها البعض وليست بدائل، وبالتالي الاعتماد على، الإصلاح الاقتصادي على سبيل المثال، من دون استصحاب العوامل الأخرى في الحسبان يشكك في فاعلية تلك السياسات في معالجة ظاهرة البطالة. فقد أوضح (World Economic Forum, 2011-2012) أن استراتيجية معالجة مشكلة البطالة في العالم العربي يجب أن تضع في حساباتها تكامل الإصلاح الاقتصادي مع ذلك السياسي والمؤسسي حتى تحقق الاستراتيجية أهدافها المنشودة. ولأهمية مشكلة البطالة وما تشكله حالياً ومستقبلاً من توترات اجتماعية وغيرها، فقد صنفت على أنها من أول التحديات التي تواجه العالم العربي كما أشارت إلى ذلك معظم التقارير الحديثة (World Economic Forum, 2011-2012; World Bank. 2011)

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ماهي السياسات الواجب اتباعها في إدارة بعض الأدوات الاقتصادية التقليدية مثل النمو الاقتصادي، التضخم والانفتاح الاقتصادي في معالجة مشكلة البطالة؟ هل يفرض التحول الديموغرافية الذي تشهده الدول العربية وانعكاساته على الحراك الاجتماعي بتلك الدول على اتباع سياسات محددة تعمل على تقليل آثاره السالبة والاستفادة من آثاره الإيجابية؟ ماهي السياسات الواجب اتباعها تجاه القطاع الخاص حتى يساهم في معالجة عدم الاستقرار السياسي من خلال تأمينه لمصدر دخل (عمل) للأفراد في تلك الدول؟ ماهو أثر التشوهات الاقتصادية المتمثلة في تقلبات الإنتاج الكلي على حجم فرص العمل في الدول العربية وماهي السياسات التي يجب أن تتبع لتقليل تلك التشوهات؟ ما هو دور كلا من القوانين واللوائح المنظمة لسوق العمل إضافة إلى الاستقرار السياسي في حل مشكلة البطالة؟



عاطف عوض محيي الدين / عبدالله محجوب عبيدالله (247-266)

للإجابة عن هذه الأسئلة قد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة أقسام رئيسة: القسم الأول عبارة عن مقدمة والقسم الثاني يستعرض الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في الدول العربية بالتركيز على هياكل وسمات أسواق العمل فيها. القسم الثالث يستعرض بعض الدراسات الحديثة التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة خاصة تلك السائدة في العالم النامي. القسم الرابع سوف يتم فيه تناول المنهجية التي سوف تستخدمها الدراسة من حيث ميزاتها، وطريقة تطبيقها، وتعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادر البيانات. القسم الخامس يستعرض النتائج ومناقشتها بشكل مستفيض. القسم السادس يختتم بملاحظات ختامية تتضمن مجموعة من التوصيات.

الهيكل الاقتصادي وأسواق العمل في الدول العربية: بعض الملامح العامة:

اشار (Chaaban 2010) إلى أن أي دراسة تستهدف البطالة وأسواق العمل في الدول العربية يجب أن تتضمن استعراض للهياكل الاقتصادية في تلك الدول لما لها من انعكاسات على أداء أسواق العمل فيها حقيقة، وتتميز الدول العربية بأوضاع اقتصادية وسياسية متباينة، حيث تتراوح بين اقتصاديات الدخل المنخفض، متوسط ومرتفع. فالدول ذات الدخل المرتفع تتميز في الغالب بأنها دول منتجة ومصدرة للبتترول والغاز. فمن مجموع الـ 21 الدول الأعضاء في الجامعة العربية حوالي 11 دولة منها مصدرة للبتترول والغاز، الأمر الذي يجعل المنطقة العربية تتميز بحوالي 55% من الاحتياطي العالمي للبتترول و 29% من احتياطي الغاز (Elbadawi and Gelb, 2009). أما مجموعة ذات الدخل المتوسط المنخفض، تسودها النشاطات الزراعية والرعية. وانعكس هذا التباين في اختلافات الدول العربية في أسواق العمل والتشغيل. فالدول ذات الدخل المرتفع تميزت بأسواق عمل مستوردة للعمالة من الدول العربية الأخرى وبقية دول العالم، أما الدول الفقيرة فتميزت بفائض العمالة في أسواقها. بالرغم من هذا التنوع الاقتصادي لهذه الدول، فإن الدول العربية لها بعض الخصائص والسمات المشتركة مثل تذبذب النمو الاقتصادي وتشوه الهياكل الاجتماعية والسياسية. تشير بيانات البنك الدولي خلال المدة 1970-2010 إلى أنه خلال الأربعة قرون الماضية شهدت الدول العربية أداءً اقتصادياً غير مستقر. فخلال عقد السبعينات والثمانينات حققت المنطقة العربية نمواً اقتصادياً ضعيفاً ومتذبذباً، يعزى بصورة أساسية إلى تدهور المناخ الاقتصادي وانخفاض أسعار البتترول في تلك الحقبة. بصفة خاصة، كان أداء الدول المصدرة للبتترول متواضعاً جداً فلم يتعد 5% في المتوسط، كما سجلت بعض الدول نمواً اقتصادياً سالباً. ولكن بالرغم من النمو الاقتصادي المرتفع في العقدين الأخيرين لم تشهد الدول العربية نمواً مماثلاً في التشغيل وسوق العمل، وهذا يرجع إلى عدد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية التي ينصب اهتمام هذه الورقة حولها.





محددات البطالة في الدول العربية : دراسة تطبيقية (247-266)

فيما يتعلق بالهيكل الاقتصادي للدول العربية تشير بيانات البنك الدولي إلى ضعف مساهمة قطاع الصناعة إلى إجمالي الناتج المحلي مع كبر مساهمة قطاع الزراعة والخدمات. بالنسبة للدول المصدرة للبتروول نجد أن القطاع الصناعي هو الأكبر إسهاماً في الناتج القومي، حيث تبلغ مساهمته في بعض الدول مثل الجزائر، والكويت، وعمان، والسعودية حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. وتعزى هذه المساهمة الكبيرة للقطاع الصناعي إلى انتعاش الصناعات المرتبطة بالبتروول مثل البتروكيميايات وغيرها من الصناعات الخفيفة. أما بالنسبة للدول المستوردة للبتروول وذات الدخل المنخفض (وهي في الغالب زراعية)، فنجد أن الزراعة تساهم بنسبة مقدره في الناتج المحلي الإجمالي. وبمقارنة مساهمة القطاعات بين 1970 و2010 نجد أنه ليس هنالك اختلاف يذكر في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج، ففي معظم الدول ظلت مساهمات القطاعات ثابتة تقريباً. يفسر ذلك بعدم استجابة اقتصاديات الدول العربية للتحوول الاقتصادي، الأمر الذي يترتب عليه عدم تغيير مقدر في ساعات التشغيل وتطور سوق العمل.

فيما يتعلق بالتغير الديموغرافية، والذي يؤثر ويتأثر بالعوامل الاقتصادية أعلاه، فقد شهد العالم العربي تحولات ديموغرافية كبيرة خلال الخمسة قرون الماضية. مما لاشك فيه أن هذه التغيرات لديها انعكاسات كبيرة على سوق العمل ومن ثم معدلات البطالة في المنطقة. تشير الإحصاءات إلى أن الدول العربية شهدت موجات مرتفعة من النمو السكاني خلال الخمسين سنة الأخيرة بلغت 2.25% في 2010 مقارنة بالدول النامية الذي لا يتعدى فيها معدل نمو السكان 1.25% لنفس السنة (العباس، 2013). بالرغم من ارتفاع معدلات نمو السكان في العالم العربي، إلا أنه يختلف في مابين الدول، فعلى سبيل المثال، فقد تراوح معدل النمو من 0.73% في لبنان إلى 9.6% في قطر في سنة 2010.

فيما يتعلق بموضوع البطالة، لا بد أن نشير إلى أهم خصائص اسواق العمل في الدول العربية وهي كما اوضحها كابان (2010) في الاتي (1: تدني نسبة مشاركة القوة العاملة (نسبة لضعف مشاركة المرأة. 2) اكثر من 50% من القوة العاملة تتركز في القطاع الزراعي. 3) 29% من القوة العاملة تتمركز في القطاع العام. 4) القطاع الرسمي يستوعب اكثر من 10% من جملة العمالة. فيما يتعلق باهم مميزات البطالة فقد ذكر المصدر السابق بانها تتميز بالارتفاع وسط الشباب، والنساء و الذين يملكون مستوى تعليمي عالي. تشير بيانات البنك الدولي إلى أن العالم العربي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة، وخصوصاً في فئة الشباب (سن 15-24 سنة).

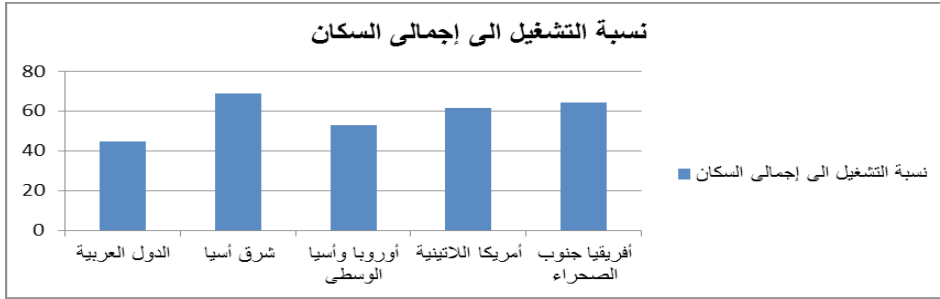
أخيراً، لا بد لنا أن نتطرق إلى مناقشة الوضع التعليمي بالمنطقة العربية، حيث يعتبر التعليم من أهم العوامل المؤثرة في سوق العمل كما وضحت ذلك معظم الدراسات التطبيقية. تشير بيانات القيد المدرسي لكل المستويات التعليمية إلى أن الدول العربية



عاطف عوض محيي الدين / عبيدالله محجوب عبيدالله (247-266)

قد حققت تقدماً ملحوظاً في كل مستويات التعليم في العقود الأخيرة إلا أنها تخلفت عن الدول الصناعية والدول النامية الأخرى. فعلى الرغم من أن متوسط معدل القيد المدرسي الابتدائي الخام مرتفع ويقترب من نسبة 100% في العام 2010، نجد أنه وفي ذات العام أن متوسط القيد الثانوي والجامعي في الدول العربية منخفض مقارنة ببعض الأقاليم الأخرى. أضف إلى ذلك، أنه بالرغم من التطور في التعليم وتحسن النمو الاقتصادي في العقدين الأخيرين، تعاني معظم الدول العربية من انخفاض في معدلات التشغيل (انظر الشكل 1). يري (Galal and Selim (2013 أن انخفاض نسبة التشغيل في العالم العربي يعزي إلى انخفاض مساهمة الإناث في قوي العاملة مما أدى إلى انخفاض نسبة قوي العاملة إلى إجمالي السكان حيث تبلغ حوالى 50% وهى تعتبر الأقل في العالم.

شكل 1: معدل التشغيل إلى إجمالي السكان (الفئة العمرية 15 فما فوق) 2010-



المصدر: البنك الدولي، قاعدة مؤشرات التنمية الدولية.

استعراض للإطار النظري والدراسات السابقة:

نجد ان من بين المتغيرات الاقتصادية التقليدية التي تم ربطها بمعدل التشغيل او البطالة، هو النمو الاقتصادي والتي تعكسها فرضية أوكن. وفقاً لهذه الفرضية فان هنالك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فبناءً على دراسة (Okun, (1970 فان الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ب 2% الى 3% يؤدي الى خفض في معدل البطالة بمعدل 1%. عدد كثير من الدراسات حاولت التاكيد من صحة فرضية أوكن وقد خلصت الى نتائج متباينة. فبينما نجد، على سبيل المثال (Farsio (2003): Dornbusch et al. 2001 خلصوا الى صحة فرضية أوكن نجد ان دراسات كل من (Lee (2000) Djankov, & Ramalho, (2009) و (Blinder (1997) قد خلصت الى انه توجد علاقة طردية وليست عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. هذه الدراسات بررت وجود العلاقة الطردية بين البطالة والنمو الاقتصادي بان النمو الاقتصادي قد يكون مصدره ارتفاع انتاجية العمالة (بسبب التعليم ، التدريب،... الخ)



محددات البطالة في الدول العربية : دراسة تطبيقية (247-266)

بدون ان يكون له اثر على الطلب على العمالة. فيما يتعلق بعلاقة النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية، مؤخرا قام العباس (2013) قام باختبار قانون Okun لعينة تشمل 19 دولة عربية خلال الفترة من 1991-2010 ووجد ان هنالك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين المتغيرين. احد المتغيرات الهامة الاخرى التي يعتقد بان لها تأثير على معدل البطالة هو الارتفاع في المستوي العام للاسعار (التضخم). فمن الناحية النظرية كما تمت سياتها عبر Phillips (1985) فانه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل الاجور ولاحقا قام كلا من Solow and Samuelson (1960) باعادة تعريف تلك العلاقة بانها علاقة بين التضخم والبطالة. Solow and Samuelson (1960) اوضحوا ان العلاقة بين الاثنين تتباين بمرور الزمن: ففي الاجل القصير قد تكون العلاقة بين الاثنين عكسية طالما انه معدل التضخم يظل ثابت، وللحفاظ على هذه العلاقة في الاجل الطويل ينبغي ان يكون معدل التغير في التضخم مساويا الى معدل التغير في البطالة. بالتالي في الاجل الطويل يمكن ان يكون منحني فيليبس عموديا وليس مائلا ليعكس استقلالية العلاقة بين المتغيرين.

ايضا العديد من الدراسات الحديثة قامت بوضع الإطار النظري للكيفية التي يمكن للتحوّل الديموغرافي أن يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عام وأسواق العمل بشكل أكثر خصوصية (Bloom et al. 2008). فيما يتعلق باثر تلك التحولات على اسواق العمل معظم التحليل ينصب على أثر الانخفاض في معدل الخصوبة على الهيكل العمري للسكان ومن ثم حجم القوة العاملة. انخفاض معدل الخصوبة في الأجل القصير يؤدي الى انخفاض نسبة الأطفال إلى إجمالي السكان إلا أنه وفي نفس الوقت ينعكس في ازدياد نسبة السكان في سن العمل. بينما في الأجل الطويل فإن الانخفاض في معدل الخصوبة ينعكس في انخفاض نسبة السكان في سن العمل و إلى زيادة نسبة السكان كبار السن في المجتمع. بما أن العلاقة العكسية (او السببية) بين انخفاض معدل الخصوبة وزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة قد تم تأكيدهما في معظم الدراسات (مثل: Bloom et al. 2009) فانخفاض الخصوبة قد يؤدي الى ارتفاع حجم القوة العاملة من خلال زيادة مشاركة المرأة خاصة في الاجل الطويل. عليه فبينما يؤدي انخفاض الخصوبة الى خفض نسبة السكان في سن العمل في الاجل الطويل، نجد ان هذا الاثر يقابله زيادة في معدل مشاركة المرأة في سوق العمل مما يجعل الاثر الكلي لهذا التحوّل الديموغرافي على حجم القوة العاملة ومن ثم البطالة، يختلف ما بين الاقاليم والدول بناءً على عوامل اخرى. ايضا من اهم العوامل التي يعتقد بان لها تأثير على معدل البطالة خاصة في الدول النامية هو ارتفاع مستويات التعليم للجنسين. عدد غير قليل من الدراسات وجد انه هنالك علاقة قوية بين ارتفاع التعليم وانخفاض البطالة مع توضيح قنوات مختلفة لتاثير التعليم على البطالة (Mincer 1994). ازدياد مستويات تعليم الافراد (توسيع خياراتهم) يزيد من مهاراتهم وكفاءتهم وبالتالي يجعل احتمال حصولهم على فرصة في سوق العمل للمشاركة في الانتاج عالية وبالتالي بطالة اقل. بما ان تاثير سياسات التجارة الخارجية على عنصر العمل





عاطف عوض محيي الدين / عبيدالله محجوب عبيدالله (247-266)

يرجع تاريخه إلى نماذج التجارة الخارجية مثل الميزة النسبية لكل من ديفيد ريكاردو ونموذج هكشر-اولين وغيرهم، فإن مع تسارع وتيرة العولمة أصبح هنالك جدل و نقاش حول مدى تأثير السياسات المتعلقة بالقطاع الخارجي على معدل البطالة. تباينت الآراء حول ما إذا كان اتباع سياسات انفتاحية/ حمائية في الدول النامية قد يؤدي الى انخفاض/او ارتفاع معدلات البطالة. فقد ذكر (Landman 2000) أن معظم الأفراد ينظرون إلى العولمة الاقتصادية من منظور تأثيرها الحالي والمستقبلي على أداء أسواق العمل.

منهجية الدراسة:

النموذج:

سوف نتبع في هذه الدراسة النموذج أدناه الذي صاغه (Felbermayr et al. 20011) والذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$U_{it} = \beta_0 + \beta_1 ECO_{it} + \beta_2 DEMO_{it} + \beta_3 POIN_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث إن i تشير إلى الدولة و t للزمن، U عبارة عن معدل البطالة وقد تم قياسها في هذه الدراسة، كما هو معمول به في كل الدراسات الحديثة، على نسبة البطالة من القوي العاملة (Felbermayr et al. 2011; Dutt, et al. 2009)، ECO عبارة عن عدد من متغيرات الاقتصاد الكلية التقليدية، $DEMO$ عبارة عن مؤشرات للوضع الديموغرافي، $POIN$ عبارة عن عدد من المتغيرات التي تعكس الجانب السياسي والعوامل الموسمية. لتجنب ما بات يعرف بمشكلة حذف المتغيرات أو مشكلة التحيز الانى، سوف نحاول في هذه الدراسة تضمين اهم المتغيرات التي يعتقد بان لها تأثير مباشر و/ أو تؤثر في معدل البطالة من خلال تأثيرها في أحد المتغيرات الأخرى المضمنة في النموذج أعلاه. فالعوامل الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي) والتضخم (التغير السنوي في المستوى العام للأسعار) ودرجة الانفتاح الاقتصادي الصادرات مضافة إليها الواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. للتعرف على دور القطاع الخاص في معالجة مشكلة البطالة، سوف يتم استخدام إجمالي مكونات رأس المال الثابت للقطاع الخاص (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) والذي يتضمن معلومات عن الأطول الثابته للقطاع الخاص إضافة إلى نفقات القطاع المختلفة.

فيما يتعلق بالعوامل الديموغرافية ($DEMO$) التي سوف يتم إدراجها في النموذج أعلاه، سنقوم باستخدام متوسط سنوات الدراسة للفئة العمرية 15 سنة فمافوق من بيانات (2010) Barro, and Lee. من المهم هنا أن نشير إلى أن متوسط سنوات الدراسة يشمل الذكور والإناث وبالتالي ارتفاع متوسط سنوات الدراسة يشير إلى تحسن في تعليم الإناث





محددات البطالة في الدول العربية : دراسة تطبيقية (247-266)

(انخفاض في الفجوة ما بين الذكور و الإناث) والعكس صحيح. بالتالي متغير سنوات الدراسة هنا يرمز إلى الاثنين : أثر التعليم وأثر الفجوة بين النوعين في التعليم في معدل البطالة. أيضا سوف يتم استخدام معدل الخصوبة (عدد المواليد لكل ام) والذي يعكس التغيرات المتوقعة في تركيبة السكان أضف إلى ذلك أنه يحتوي ضمنا على معلومات عن مشاركة المرأة في سوق العمل . بمعنى آخر، فإن ارتفاع (انخفاض) خصوبة المرأة يعني ضمناً انخفاض (ارتفاع) نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

فيما يتعلق بالعوامل السياسية والمؤسسية وأثرها في معدل البطالة، سوف يتم استخدام مؤشر مرونة سوق العمل (من معهد فريزر الكندي الذي يقيس الحرية الاقتصادية في العالم). قيمة هذا المؤشر تتراوح بين الصفر و 10 درجات، حصول القطر على درجة قليلة يعني أن هنالك مرونة أو قيودا أقل في تشريعات سوق العمل. (يمكن الرجوع إلى موقع معهد فريزر الكندي للحصول على معلومات إضافية حول المنهجية التي اتبعت في حساب هذا المؤشر).

في هذه الدراسة سوف نستخدم التقييم (مؤشر) الذي ينشره دليل المخاطر الدولية (ICRG) حول وضع مبدأ المسألة الديمقراطية كأحد مقومات أو أدوات الحكم الراشد ومحاولة معرفة تأثيره في معدل البطالة في الدول العربية. (انظر إلى http://www.prgroup.com/ICRG_Methodology.aspx لمزيد من المعلومات عن المنهجية المستخدمة في هذا التقييم). عموما هذا المؤشر يقوم بمنح الدول درجات تتراوح ما بين الصفر و 6 ، حيث منحت الدول الديمقراطية درجة عالية (قريبة من 6) والدول غير الديمقراطية منحت درجات أقل (قريبة من الصفر). أيضا سوف يتم ادخال التقلبات في الإنتاج الحقيقي لقياس أثره في معدل البطالة، وقد يتم قياسه بحساب درجة الانحراف المعياري السنوي للنمو الاقتصادي لكل دولة خلال مدة الدراسة (Ramey and Ramey, 1995 , Dutt, et al. 2009).

مصادر البيانات والبيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة من مصادر رسمية مختلفة، بيانات البطالة تم الحصول عليها من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي. البيانات المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ومعدل الخصوبة ، وإجمالي مكون رأس المال الثابت للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI). البيانات الخاصة بدرجة الانفتاح الاقتصادي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات الأونكتاد. البيانات المتعلقة بمتوسط سنوات الدراسة للفئة العمرية من السكان 15 سنة فمافوق تم الحصول عليها من Barro, and Lee (2010). البيانات المتعلقة بكل من





عاطف عوض محيي الدين / عبدالله محجوب عبيدالله (247-266)

مؤشر مرونة أسواق العمل إضافة إلى مؤشر المسألة الديمقراطية فقد تم الحصول عليهما من معهد فريزر الكندي لقياس الحرية الاقتصادية في العالم (Gwartney et al. 2012) وقاعدة بيانات دليل المخاطر الدولية على التوالي. تغطي الدراسة المدة من 1990-2012 وتشمل 9 دول هي الجزائر ، مصر ، الأردن ، الكويت ، المغرب ، السعودية ، السودان ، سوريا إضافة إلى تونس.

تقدير النموذج:

في هذه الدراسة سوف يتم تقدير النموذج 1 أعلاه باستخدام ثلاث من أحدث ماتم التوصل إليه في التحليل الديناميكي لحزمة بيانات تتألف من عدد من الدول الغير متجانسة خلال مدة زمنية محددة. أساليب التقدير تشمل (MG) the mean group, (PMG) the pooled mean group and the Dynamic, fixed effect (DFE) هذه الأساليب تستخدم عادة عندما يكون (1) عدد الدول (البيانات المقطعية)، على سبيل المثال، أقل من الإطار الزمني للدراسة (السلاسل الزمنية)، وذلك لأنه في هذه الدراسة سوف نتناول دراسة حالة 9 دول عربية خلال المدة 1990-2012، إضافة إلى (2) مقدراتها على احتواء انعدام التجانس بين تلك الدول ولذلك تسمى أدوات تحليل الديناميكي لحزمة بيانات غير متجانسة. إلا أنه وبإجراء اختبار محدد، كما سوف نري لاحقاً، سوف يتم شرح ومناقشة ماسوف يسفر عنه أفضل تقدير للنموذج من بين أساليب التقدير أعلاه. لشرح ماتعنيه أساليب التحليل أعلاه والفرق بينهما دعنا نستعرض بشيء من الإيجاز ما تعنيه كل منهما.

أفترض أن نموذج الانحدار الذاتي لمدة الإبطاء الموزعة الآتي:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^p \delta_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^q \gamma_{ij} X_{i,t-j} + u_i + \epsilon_{it} \quad (2)$$

حيث إن i هي عبارة عن عدد الدول التسع و t عبارة عن المتغير الزمني (1990-2012)، X عبارة عن $K \times 1$ من المتغيرات المستقلة، δ عبارة عن $K \times 1$ من المعلمات المراد تقديرها، u عبارة عن الخصائص المحددة للمجموعة (group-specific effect) والحد الأخير عبارة عن المتغير العشوائي. من الممكن أن تتم إضافة متغير الزمن والحد الثابت في النموذج أعلاه أيضاً.

أفترض أن كل المتغيرات في النموذج (2) أعلاه خالية من مشكلة جذر الوحدة عند الفروقات الأولية، بمعنى أنها $I(1)$ ، وأفترض أيضاً أنه توجد بينهما علاقة تكامل طويلة الأجل. كما هو معلوم فوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يعني أنها في حالة تعرض المتغير التابع إلى أي صدمة انعكست في انحرافه عن التوازن، فإن المتغيرات





محددات البطالة في الدول العربية : دراسة تطبيقية (247-266)

المستقلة تتشارك معا في الأجل القصير في تصحيح ذلك الاختلال ذلك اعترى المتغير إلى توازنه في الأجل الطويل. يمكن توصيف عملية تصحيح الاختلال في المعادلة (2) أعلاه من خلال نموذج تصحيح الخطأ أدناه:

$$\Delta y_{it} = \varphi_i (y_{i,t-1} - \theta_i X_{it}) + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij}^* \Delta y_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q-1} \gamma_{ij}^* \Delta X_{i,t-1} + u_i + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث إن:

$$\varphi_i = - \left(1 - \sum_{j=1}^p \delta_{ij} \right), \theta_i = \frac{\sum_{j=0}^q \gamma_{ij}}{1 - \sum_{k=1}^p \delta_{ik}}, \delta_{ij}^* = - \sum_{h=j+1}^p \delta_{ih} \quad j = 1, 2, \dots, p-1, \text{ and } \gamma_{ij}^* = \sum_{h=j+1}^q \gamma_{ih} \quad j = 1, 2, \dots, q-1. \quad (4)$$

المعلمة φ هي عبارة عن سرعة تصحيح انحراف المتغير التابع بواسطة المتغيرات المستقلة حتي يعود مرة أخرى إلى التوازن في الأجل الطويل. من المهم أن نشير هنا إلى أنه إذا كانت قيمة هذه المعلمة أكبر من واحد صحيح أو غير معنوية إحصائياً فإن ذلك يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. نظرياً قيمة هذا الحد يجب أن تكون ذات معنوية إحصائية، سالبة وتتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. أيضاً معنوية هذه المعلمة تعني وجود علاقة سببية بين المتغيرات محل الدراسة في الأجل الطويل، على الأقل في اتجاه واحد.

نتائج الدراسة:

اختبار درجة التكامل (أو جذرة الوحدة)

الجدول رقم 1 ادناه يوضح نتائج نتائج اختبار درجة التكامل بناء على اختباري (Im et al. (2003 وهو مايعرف اختصاراً ب (IPS) و اختبار (Lin et al.(2002) وهو مايعرف اختصاراً ب (LLC) والمستخدم في تحديد درجة التكامل لحزمة بيانات (Unit root tests for Panel data). تشير نتائج الاختبارين إلى أن كل المتغيرات، باستثناء متغيري التقلبات في الإنتاج والتضخم والتي تظهر متكاملة عند الدرجة صفر ($I(0)$)، متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$). من وجهة النظر التطبيقية، فهذه النتيجة تعني أن المتغير العشوائي يتميز بدرجة تكامل تساوي صفر ($I(0)$) لكل الدول (البيانات المقطعية) في العينة، وذو توزيع مستقل عن عنصر الزمن (السلاسل الزمنية).



جدول رقم 1 اختبار درجة السكون

LLC		IPS		المتغيرات
المستوي	فروقات الدرجة الاولى	المستوي	فروقات الدرجة الاولى	
0.84	***-3.25 [0.000]	1.95	***-5.76 [0.000]	معدل البطالة
3.52	***-4.22 [0.000]	6.34	***-4.50 [0.000]	اجمالي الناتج المحلي
-3.68	[0.004]	2.93	[0.002]	التضخم
-0.78	***-4.74 [0.000]	-0.68	***-6.254 [0.000]	معدل الخصوبة
-0.18	***-6.74 [0.000]	2.89	***-7.33 [0.000]	عدد سنوات الدراسة
***-7.45	[0.000]	***-6.47	[0.000]	تقلبات الناتج المحلي
0.83	***-7.17 [0.000]	0.47	***-6.18 [0.000]	القطاع الخاص
-1.43	***-5.62 [0.000]	-0.68	***-7.49 [0.000]	درجة الانفتاح الخارجي
0.73	***-5.34 [0.000]	-1.07	***-5.72 [0.000]	درجة مرونة تنظيمات العمل
-0.27	***-4.80 [0.000]	-0.17	***-5.90 [0.000]	المسألة الديمقراطية
ملاحظات				
- الأرقام بين الأقواس عبارة عن قيمة P .				
- (***) تشير إلى رفض فرض العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوي معنوية 1% .				

جدول رقم 2 نتائج الأجل الطويل والقصير بناء على PMG و FE- المتغير التابع معدل البطالة كنسبة من القوي العاملة

DFE		PMG		المتغيرات المستقلة
(4)	(3)	(2)	(1)	
-4.57e-10** (2.43)	-0.004** (2.27)	-0.003*** (4.04)	0.0008***- (3.99)	إجمالي الناتج المحلي
0.01 (0.08)	-0.02 (0.16)	0.17*** (2.86)	-0.002 (0.04)	التضخم
	2.77*** (5.20)		0.19 (0.23)	معدل الخصوبة
3.03** (2.20)	3.58*** (6.15)	-3.52 (1.42)	4.50** (2.37)	عدد سنوات الدراسة
17.38*** (3.81)	35.53** (1.85)	12.89*** (4.47)	55.29*** (10.19)	تقلبات الناتج المحلي
0.002 (1.98)	*0.0002* (1.86)	-0.0003 (1.53)	-0.0005 (0.98)	المتغير السوري
0.23 (1.14)	0.16 (0.76)	-0.2*** (2.83)	0.43*** (11.36)	القطاع الخاص
-0.01 (0.15)	0.02 (0.23)	-0.03 (1.07)	-0.16*** (8.48)	درجة الانفتاح الخارجي
-1.33*** (3.69)	*-1.4** (3.33)	-1.42*** (3.74)	-0.32** (2.69)	درجة مرونة تنظيمات العمل
-1.44*** (2.93)	-1.36*** (2.75)	-0.24 (0.60)	4.03*** (5.25)	المسألة الديمقراطية
الأجل القصير				
-0.30*** (4.05)	-0.32*** (2.86)	-0.33** (2.17)	-0.49 (1.66)	حد تصحيح الخطأ (ECT ₁)



عاطف عوض محيي الدين / عبدالله محجوب عبيدالله (247-266)

يشير المتغير الصوري المركب إلى أنه في الأجل الطويل و/ أو القصير تؤدي زيادة القوة العاملة في الدول المصدرة للعمالة إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها. نجد أن الانفتاح الاقتصادي يلعب دوراً سالياً على معدل البطالة في الأجل القصير وذلك متسق مع ما تم ذكره سابقاً في أنه في الأجل القصير يلعب الانفتاح الاقتصادي في زيادة البطالة في القطاعات غير المصدرة لكنه في ذات الوقت يعمل على زيادة الطلب على العمالة في القطاعات المصدرة .

تظهر النتيجة أيضاً أن صرامة وتدخل الدولة المفرط في سوق العمل عن طريق سن التشريعات التي تحدد الحد الأدنى للأجور، شروط التعيين والفصل وغيرها من أدوات تنظيم العمل تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها. توضح نتائج الدراسة بجلاء أهمية الحوكمة والحكم الرشيد في خفض معدلات البطالة في الدول العربية. معطي تعريف ومضامين مؤشر المسألة الديمقراطية التي تم استخدامه في هذه الدراسة، فإن سيادة هذا الشكل من أشكال الحكم يعني أن التثوهات السياسية الأخرى مثل الفساد، النزاعات الداخلية والخارجية، غياب القانون وارتفاع الجرائم وغيرها غير موجودة في هذا المجتمع. غياب أو عدم وجود هذه التثوهات يشكل بنية صالحة لجذب الاستثمارات الأجنبية ويسهل التخطيط المستقبلي السليم وغيرها من الفوائد التي تنعكس إيجاباً على أداء أسواق العمل. بالتالي فإن عملية معالجة والحد من البطالة في الدول العربية لا تتوقف على العوامل الاقتصادية وحدها، بل تتضمن أيضاً إصلاح للعملية السياسية في تلك الدول. هذه النتيجة متسقة مع الدعوات كذلك الموجودة في تقرير التافسية للعالم العربي (2011-2012) الداعية إلى وجوب استصحاب الإصلاح السياسي مع الاقتصادي، خاصة في دول الربيع العربي من أجل معالجة مشكلة البطالة. أهم ملاحظة في هذه النتيجة تكمن في المعنوية الإحصائية المرتبطة بحد تصحيح الخطأ والذي يشير إلى أنه في حالة تعرض البطالة في الدول العربية إلى أي صدمة في هذا العام أدت إلى أن ينحرف عن مساره في الأجل الطويل، فإن جميع المتغيرات المستقلة مع بعضها تقوم بتصحيح ما قيمته في المتوسط 30% من هذا الانحراف في السنة التالية.

الخاتمة والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عوامل محددة يمكن أن تستخدمها الدول العربية في صياغة سياسات تعمل على خفض معدل البطالة ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي. شملت الدراسة عينة مكونة من تسع دول عربية خلال المدة ما بين 1990-2012. العوامل تشمل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، والانفتاح للعالم الخارجي، والخصوبة، والتعليم، وتقلبات الإنتاج، ودرجة مرونة نظم ولوائح سوق العمل إضافة إلى مدي سيادة مبدأ المسألة الديمقراطية بتشير نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. فقد وجدت الدراسة أنه وفي الأجل الطويل وعكس الدور الجوهري لجودة نظام الحكم ومؤشر الخصوبة في خفض معدلات البطالة، نجد أن النمو الاقتصادي يلعب دوراً هامشياً في خفض تلك البطالة. أيضاً وجدت الدراسة أنه وعبر





محددات البطالة في الدول العربية : دراسة تطبيقية (247-266)

الزمن تلعب الزيادة في كل من مستويات التعليم، وتقلبات الإنتاج إضافة إلى جمود أسواق العمل إلى ارتفاع معدلات البطالة. في الأجل القصير فقد وجد أنه بينما يلعب التضخم دوراً هامشياً في خفض البطالة، نجد أن الانفتاح الاقتصادي ينعكس في ارتفاع معدلات البطالة. من ناحية أخرى فقد وجدت الدراسة أن ارتفاع حجم القوة العاملة في الدولة المصدرة للعمالة له تأثير سلبي في معدل البطالة فيها والعكس صحيح بالنسبة للدول المستوردة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- العباس ، بلقاسم (2013): اقتصاديات الربيع العربي وواضع البطالة وسوق العمل، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2013.
- الكواز ، أحمد (2006) هل أضعفت البلدان العربية فرصة التنمية؟ المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم (20).
- الكواز ، أحمد (2011) لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟ المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم (44).
- الكواز ، أحمد (2013): السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2013.
- على، عبدالقادر، (2005) قضايا المساواة وتوزيع الدخل في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 13.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Acemoglu, D. & Johnson , S. (2007). Disease and Development: The Effect of Life Expectancy on Economic Growth. *Journal of Political Economy* 115(6): 925-985.
- Aghion, P., Angeletos ,G-M., Banerjee, A., & Manova, K. (2006). Volatility and growth: Credit constraints and productivity-enhancing investment. *National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper* 11349. Cambridge, Mass.: NBER.
- Ahmed, M. (2012). Addressing the 100 Million Youth Challenge—Perspectives on Youth Employment in the Arab World. *World Economic Forum*.
- Ali, A.A. (2002b). On the Relationship between Education, the Labor Market and the Measurement of Returns to Human Capital” in *AlKawaz” Enhancing link between Education and Labor Market in the Arab Countries”* .
- Amin , M et al. (2012) .After the spring : Economic transition in the Arab World , Oxford University Press.
- Attanasio, O., Goldberg, P., & Pavcnik, N. (2004). Trade reforms and wage inequality in Colombia. *Journal of Development Economics* ,74 (2), 331–366.
- Barro, R. & Lee, J-W. (2010). International Data on Educational Attainment: Updates and Implications. Department of Economics, Harvard University. Data set at <http://www.cid.harvard.edu/ciddata>.
- Blinder, A.(1997). A core of macroeconomics beliefs? *Challenge* 40, 36-44.





عاطف عوض محيي الدين / عبيدالله محجوب عبيدالله (247-266)

- Bloom, D.E., Canning, D., & Finlay, J.E., (2008). Population aging and economic growth in Asia. PGDA Working Papers 4008, Program on the Global Demography of Aging, Boston, MA.
- Bloom, D.E., Canning, D., & Fink, G., Finlay, J.E., (2009). Fertility, female labor force participation and the demographic dividend. *Journal of Economic Growth* 14, 79–101.
- Chaaban, J.(2010). Job Creation in the Arab Economies: Navigating Through Difficult Waters, Research Paper Series, Arab Human Development Report, UNDP and Regional Bureau for Arab States.
- Colino, A. (2012). Conflict Resolution Processes, Uncertainty and Labor Demand. *Journal of Peace Research*, 49(5): 661-670.
- Collier, P., & Hoeffler A. (2002). Greed and Grievance in African Civil Wars, CSAE Working Paper No, WPS/2002-01. Oxford: Centre for African Economies.
- Djankov, S., & Ramalho, Rita. (2009). Employment laws in developing countries. *Journal of Comparative Economics*, 37 (1), 3–13.
- Dornbusch, R., Foshier, S., & Startz, R. (2001). *Macroeconomics*, McGraw-Hill.
- Dutt, P., Mitra, D., & Ranjan, P. (2009). International trade and unemployment: Theory and cross-national evidence. *Journal of international Economics* ,78(1), 32–44 .
- Elbadawi, I., & Gelb, A. (2009). Oil, Economic Diversification and Development in the Arab World, The Economic Research Forum, policy research report.
- Farsio, F. (2003). An empirical Analysis of the relationship between GDP and unemployment. *Humanomics*, 19(3), 1-6.
- Fatas, A., & Mihov, I. (2003). Policy volatility, institutions, and economic growth.” Centre for Economic Policy Research (CEPR) Discussion Paper 5388. London: CEPR.
- Felbermayr, G., Prat, J., & Schmerer, H.-J. (2011). Globalization and labor market outcomes: Wage bargaining, search frictions, and firm heterogeneity. *Journal of Economic Theory*, 146(1), 39-73
- Galal, A., & Selim, H. (2013). The Elusive Quest for Economic Development in the Arab Countries. *Middle East Development Journal*, Vol. 5, No. 1.
- Gordon, R.J. (2010). Okun’s law and productivity innovations. *American Economic Review Proceedings*, 100(2), 11-15.
- Gwartney, James D., Lawson, Robert A., (2012). *Economic Freedom of the World: 2005 Annual Report*. Fraser Institute, Vancouver, BC.
- Hasan, R., Mitra, D., Ranjan, P., & Ahsan, R.N. (2012). Trade liberalization and unemployment: Theory and evidence from India. *Journal of Development Economics*, 97, 269-280
- Im K.S., Pesaran M.H., & Shin, Y. (2003) ”Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels”, *Journal of Econometrics* 115 (revise version of 1997’s work), 53-74.
- IMF. (2010a). *Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia*. Washington. DC: IMF.





محددات البطالة في الدول العربية : دراسة تطبيقية (247-266)

- International Labor Organization's (ILO) .(2011).statistics of 2011.
- Okun, A (1970). Potential GNP: Its Measurement and Significance. In The Political Economy of Prosperity. New York: Norton, 132-145.
- Landman, O. (2000). Effects of Globalization on Unemployment. In Wagner, Helmut M. (ed.) Globalization and unemployment .
- Lee, J. (2000). The robustness of Okun's law: evidence from OECD countries. Journal of Macroeconomics, 22(2), 331-56.
- Levchenko, A.(2007). Institutional Quality and International Trade. IMF Working Paper.
- Levin, A., Lin .C.F., & Chu C.J .(2002) .Unit root tests in panel data: asymptotic and finitesample properties. Journal of Econometrics, 108 (revise version of 1992's work),1-24.
- Lin .C.F., Levin, A., & Chu C.J .(2002) .Unit root tests in panel data: asymptotic and finitesample properties. Journal of Econometrics, 108 (revise version of 1992's work),1-24.
- Mincer, J. (1994) Human Capital: A Review.” In Clark Kerr et al. (eds) Labour economic and Industrial Relations: Markets and Institutions. Cambridge: Harvard University Press.
- Nataraj, S ., Perez-Arce, F ., Srinivasan, S., & kumar, K.(2012). What is the impact of labour market regulation on employment in LICs? RAND Working paper no (957).
- Nayyar, D.(2012). On Macroeconomics and Human Development: An Unexplored Domain. Journal of Human Development and Capabilities: A Multi-Disciplinary Journal for People-Centered Development, 13(1):7-30.
- Okun, A (1970). Potential GNP: Its Measurement and Significance. In The Political Economy of Prosperity. New York: Norton, 132-145.
- Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R., (1999). Pooled Mean Group estimation and dynamic heterogeneous panels. Journal of the American Statistical Association, 94, 621–634.
- Pesaran, H., & Smith, R., (1995). Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. Journal of Econometrics, 68, 79–113.
- Phillips, A.W. (1958). The relationship between unemployment and the rate of change of money wages in the United Kingdom 1861-1957. *Economica*, 25(100), 283-299.
- Ramey, G., & Ramey, V., (1995). Cross-country evidence on the link between volatility and growth. *American Economic Review*, 85, 1138–1151.
- Solow, R.M., Samuelson, P.A. (1960). Analytical aspects of anti-Inflation policy - *American Economic Review Papers and Proceedings* 50, 177-194. Reprinted in J.E. Stiglitz (ed.) (1966) 1336-1353 .
- World Bank (2011b): MENA Facing Challenges and Opportunities. Middle East and North African Region – A Regional Economic Update, May 2011, Washington
- World Economic Forum (2011-2012). Arab World Competitiveness report , World Economic Forum and OECD, Geneva.



World Economic Forum. (2011). The Global Competitiveness Report 2011-2012. Geneva: World Economic Forum.

Zarzoso, I.M., and Moranco, A. (2004). Pooled mean group estimation of an environmental Kuznets curve for CO2; Economics Letters, 82, 121-126.

الملاحق

جدول رقم 1: المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسة

المتغير	التعريف والمصدر
معدل البطالة	تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد. كنسبة من القوة العاملة، تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
معدل الخصوبة	يشير معدل الخصوبة الإجمالي إلى عدد الأطفال الذين ستلد لهم امرأة إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات قدرتها على الإنجاب وأن تغدو حاملاً طبقاً لمعدلات الخصوبة السائدة في سن معينة. تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
إجمالي الناتج المحلي	وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات بالسعر الثابت للدولار. تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
درجة الانفتاح الخارجي	تمثل التجارة السلعية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي قيمة الصادرات والواردات السلعية مقسومة على قيمة إجمالي الناتج المحلي، وكل البيانات بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي، تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
مكونات رأس المال الثابت للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	يغطي الاستثمار الخاص إجمالي نفقات القطاع الخاص (بما في ذلك الهيئات الخاصة غير الهادفة للربح) على الإضافات إلى أصولها المحلية الثابتة. تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
نظم سوق العمل	عبارة عن مؤشر يوضح القوانين والعقود الخاصة بالعمل بين العامل ورب العمل (التعيين، الفصل من الخدمة.....الخ). تم الحصول عليها من قاعدة بيانات معهد فريزر الكندي لقياس الحرية الاقتصادية في العالم
عدد سنوات الدراسة	متوسط عدد سنوات الدراسة للفئة العمرية المعنية، تم الحصول عليها من بارو ولي (2010).
المسألة الديمقراطية	هذه المؤشر يعكس التداول السلمي للسلطة والنظام الديمقراطي والحرية. تم الحصول على بيانات هذا المؤشر من قاعدة بيانات دليل المخاطر الدولية.



محددات البطالة في الدول العربية : دراسة تطبيقية (247-266)

Unemployment Constraints in the Arab World: An Empirical Study

Atif Awad Moheeldeen

*College of Business Administration - University of Sharjah
Sharjah - U.A.E.*

Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla

*Faculty of Economic and Social Studies - University of Khartoum
Khartoum - Sudan*

Abstract:

The present study addressed empirically, the main factors affecting unemployment rate in a sample of 9 Arab countries during the period 1990-2010. The results of the dynamic fixed effect model showed that in the long-run whilst change in GDP plays marginal role in reducing unemployment rate, the reduction in the fertility rate and existence of democratic regime have considerable impact on reducing such unemployment rate. Furthermore, over time, education, output volatility and rigidity of the labour market appear to have considerable negative impact on unemployment.

Keywords: Unemployment, Economic Globalization, Trade Policies, Arab Countries

